الأربعاء: 2023/11/29
التّوقيت: 13:10 – 14:20
عن بعد

الدرس رقم 11: تطبيقات من النّظم 2

(نماذج من الشّواهد الشّعرية التي ساقها الجرجاني مع الشّرح والتّعليق).

أورد عبد القاهر في ثنايا كتابه (دلائل الإعجاز) كثيرا من النماذج التطبيقية لمـا استنبطه من مبادئ نظريّة تتعلق بفكرة النظم وفق معاني النحو.

والفكرة التي سعى الجرجاني إلى ترسيخها من تحليله تلك النماذج هي أن الوجوه التي يكون عليها النظم وتأليف الكلام من الكثرة والدقة والتأثير في المعنى بحيث لا يقوم وجه منها مقام غيره في تأدية معناه، فكان يبيّن دقائق الفروق بين التراكيب المتقاربة التي قد يتوهّم تكافؤها في المعنى والاستعمال.

ويمكن أن نوزّع النماذج التي ساقها عبد القاهر لشرح نظرية النظم على الأبواب الآتية:

1) الإسناد والخبر:

الإسناد شرط لتحقيق الفائدة في الكلام، فكان من الضروري أن يشتمل الكلام على جزئيين؛ مسند ومسند إليه، ويكون الإسناد باسمين يسند أحدهما إلى الآخر، أو بفعل يسند إلى اسم، وقد يقدّر الفعل مكان الاسم، ولكن هذا التقدير لا يعني استواء المعنى فيهما، كما نقول في (زيد يقوم) إنه في موضع (زيد قائم)، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون من بعده افتراق؛ وأنه يجب لذلك استعمال كل نوع من العبارة في سياقه الأنسب.

من أهم ما يفرّق بين الاسم والفعل، أن الاسم يدل على الثبوت، والفعل يدلّ على التجدّد والاستمرار، فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبتّ الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئا فشيئا، وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك؛ فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه.

هناك فرق بين الخبر الابتدائي والخبر غير الابتدائي، فالخبر الابتدائي لم يسبق للسامع به معرفة ولا بشيء يتعلق به، بخلاف الخبر غير الابتدائي، فـ "إذا قلت: (زيد منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت: (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره.

كما لا يمكن الاعتماد في معرفة مبتدأ الخبر الابتدائي على الرتبة وحدها، بل على الحكم والإسناد والمعنى المراد، أما الخبر غير الابتدائي فإن الرتبة فيه محكَّمة ومعتبرة، فـ "إذا جئتَ بمعرفتينِ فجعلتَهما مبتدأ وخبراً فقد وجبَ وجوباً أن تكونَ مُثبِتاً بالثاني معنًى للأول.

ولكنّ تكافؤ الاسمين في التعريف لا يقتضي عدم اختلاف المعنى بالتقديم والتأخير بينهما، مع أن بعضهم قد يتوهّم ذلك، ويستدلّ عبد القاهر على هذا بما بين العبارتين: (الحبيبُ أنت) و(أنتَ الحبيبُ) من فرق في المعنى؛ وذاك أنَّ معنى (الحبيبُ أنت) أنّه لا فصلَ بينك وبينَ مَنْ تحبُّه إذا صَدَقَتِ المحبَّةُ، و(أنت الحبيبُ) أنك أنت الذي أَخْتَصُّه بالمحبّة مِنْ بين الناس، وإذا كان كذلك عرفتَ أن الفرقَ واجبٌ أبداً، وأنه لا يجوزُ أن يكون: (الحبيبُ أنت) و(أنتَ الحبيبُ) بمعنًى واحد.

2) الحذف والذكر:

الحذف هو تغييب الوحدات المكونة للتركيب، حيث يطوى ذكرها لغايات أسلوبية وجمالية عديدة، مع افتراض وجودها في الأصل كما يبدو من تحليل البلاغيين للظاهرة.

وقد تحدّث عبد القاهر عن حذف المفعول، فذكر أن أغراض الناس تختلف في حذف المفعولات، فقد يكون الغرض الاقتصار على إثبات معاني الأفعال من غير تعرّض لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدّي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى مفعولا، لا لفظا ولا تقديرا، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضرّ وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويُقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرّض لحديث المفعول.

وهناك نوع من المفعول يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جليّ لا صنعة فيه، وخفيّ تدخله الصنعة، فمثال الجليّ قولهم: أصغيت إليه، وهم يريدون: أذني، (بمعنى أصغيت إليه جفني)، وأغضيت عليه، والمعنى: جفني، (بمعنى أغضيت عليه جفني).

وأما الخفيّ الذي تدخله الصنعة فيتفنّن ويتنوّع؛ فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلم مكانه، إما لجري ذكر أو دليل حال، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعدّيه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول.

وهكذا فإن حذف المفعول يكون لأغراض شتّى أهمّها إثبات معنى الفعل ذاته، وصرف المتلقّي عن المفعول وربطه بالفعل، وقد يكون الغرض المبالغة في تصوير شدة الحدث، وإيقاع معناه في نفس المتلقّي.

أما حذف المبتدأ فقد تناوله عبد القاهر، فذكر أن مما اعتيد فيه أن يجيء خبراً قد بُني على مبتدأ محذوف قولهم بعد أن يذكرو الرجل: فتى من صفته كذا، وأغرّ من صفته كيت وكيت.

3) التعريف والتنكير:

تحدّث عبد القاهر عن تنكير الخبر وتعريفه فبيّن أننا إذا نكّرنا الخبر جاز أن نأتي بمبتدأ ثان، على أن نشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرْنا به عن الأول، ومعنى هذا أن عطف المبتدأ الثاني على الخبر لا يمكن إلا إذا كان الخبر ابتدائيا؛ فيجوز أن تقول: (زيد منطلق وعمرو)، تريد: (وعمرو منطلق أيضا) ولا تقول: (زيد المنطلق وعمرو)؛ لأن المعنى مع التعريف (أي في حالة الخبر غير الابتدائي) أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصحّ إثباته لعمرو.

ثم إن كان ذلك الانطلاق من اثنين، فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر فتقول: زيد وعمرو هما المنطلقان، لا أن تفرّق فتثبته أولا لزيد ثم تجيء فتثبته لعمرو.

ولكن هناك حالات خاصة لتعريف الخبر الابتدائي للمبالغة ونحوها، "وذلك قولك: (زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيه...

والوجه الثاني أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا إذا قيّدتَ المعنى بشيء يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيّد بالحال والوقت، كقولك: (هو الوفيّ حين لا تظنّ نفس بنفس خيرا)، وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدّى ثم اشترطت له مفعولا مخصوصا، كقول الأعشى:

هو الواهبُ المئة المصطفاة إمّا مخاضا وإمّا عشارا

والوجه الثالث أن لا تقصد قصر المعنى في جنسه على المذكو، لا كما كان في (زيد هو الشجاع) تريد أن لا تعتدّ بشجاعة غيره، ولا كما ترى في قوله: (هو الواهب المئة المصطفاة) لكن على وجه ثالث، وهو الذي عليه قول الخنساء:

إذا قبُح البكاء على قتيل رأيت بكاءَك الحَسَنَ الجميلا

لم تُرد أنّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيّد الحسن بشيء فيتصوّر أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المئة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تقرنه في جنس ما حُسنُه الحُسنُ الظاهرُ الذي لا ينكره أحد، ولا يشكّ فيه شاكّ.

4) الفصل والوصل:

الفصل هو ترك العطف بين الجملتين، والوصل هو عطف الجملة على الجملة بأحد حروف العطف، لا سيّما الواو، والواو ليس لها معنًى سوى الإشراكِ في الحكمِ الذي يَقْتَضيهِ الإعرابُ الذي أتبعتَ فيه الثانيَ الأولَ؛ فإذا قلتَ: جاءني زيدٌ وعمروٌ، لم تُفِدْ بالواو شيئاً أكثرَ من إشراكِ عمرٍو في المجيء الذي أثبتَّه لزيدٍ، والجمْعِ بينه وبينَه. ولا يُتَصوَّرُ إشراكٌ بينَ شيئين حتَّى يكونَ هناك معنًى يقعُ ذلك الإشراكُ فيه. وإذا كانَ ذلك كذلكَ ولم يكن مَعَنا في قولنا: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ معنًى تزعمُ أن الواو أشركتْ بَينَ هاتين الجُملَتين فيه ثَبَتَ إشكالُ المسألة.

تحدّث عبد القاهر عن الفصل بين الجمل (عدم استعمال الواو)، فذكر أن الجملة قد تتّصلُ من ذاتِ نفسها بالتي قَبلها، وتَستغني بربطِ معناها لها عن حَرْفِ عطفٍ يربُطها إذا كانت اللاحقة مؤكِّدةً للتي قبلها ومبينِّةً لها، كقوله تعالى: (ألم ذلِكَ الكِتابُ لا رَيْبَ فيه)، فقولُه: (لا رَيْبَ فيهِ) بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقولِه: (ذلك الكتابُ)، والسبب الثاني المسوّغ للفصل هو أن تكون الثانية جوابا لسؤال يقدّر بعد الجملة الأولى.